S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان
وفد السودان
أمام
اللجنة السادسة

حول
البند (٨٥)
(دور القانون علي المستويين الوطني والدولي)

الوزير المفوض
د. حسن علي حسن

نيويورك : ٩ /أكتوبر /٢٠١٣م

الرجاء المُراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

دور القانون علي المستوي الوطني و الدولي يجد إهتماماً كبيراً من قيادة الدولة السودانية ، وجزء أساسي من البرامج الإستراتيجية التنفيذية و التشريعية في السودان وذلك بالعمل المُستمر في تطوير القوانين الوطنية و إستلهام الإلتزامات الدولية في صياغتها ومُراجعتها. ورغم الإمكانات المحدودة غير أن السودان يواصل مشواره في بناء القُدرات القانونية و القضائية ليس علي المستوي الوطني فقط بل وعلي المستوي الإقليمي ، ويكفي السودان فخراً مُساهماته القانونية و القضائية في إطار التفاهمات الثُنائية في مُحيطيه العربي و الأفريقي . وقد حرص السودان في كافة معالجاته لما ورثه مُنذ الإستعمار من مُشكلات وطنية في اللجوء للسلم والحوار الذي اثمر عن إتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان لوقف نزيف دم بدأ قبل إستقلال السودان ، وكذلك أحال السودان النزاع في أبيي للتحكيم الدولي وذلك حتي قبل إعلان دولة جنوب السودان في سابقة هي الأولي من نوعها تأكيداً آخر في رغبة السودان الصادقة في حل قضاياه بالطرق السلمية. ولذا فإن وفد السودان يُثمن عالياً إتخاذ موضوع تسويةالنزاعات بالطُرق السلمية كإطار لمُداولات اللجنة السادسة لهذه الدورة .

السيد الرئيس ،،،

إن وفد بلادي إذ يضُم صوته لبيان حركة عدم الإنحياز وبيان المجموعة الأفريقية ، ويؤكد ترحيبه بإنعقاد الإجتماع الوزاري في ٢٧ سبتمبر الماضي و الذي إنعقد تحت شعار " دور القانون علي المستوي الوطني و الدولي " و الذي يُعبر عن الإهتمام الكبير الذي توليه حركة عدم الإنحياز لهذا الموضوع .

حقيقية يحكمها الضمير الإنساني و إرادة الشعوب ، غير أن واقع اليوم و الذي تحكمه مصالح السياسة وسعي البعض بفرض ثقافة بعينها على الآخرين مما أسهم في خلق واقعاً مشوهاً لإنفاذ العدالة الدولية ، لا يمكن الثقة فيه حيث تسود فيه ثقافة من يمتلك الثروة والموارد علي من لا يمتلك ، وتسود فيه إرادة القوي علي من لا قوة ، له ويُحاسب فيه الضعيف بينما يُخلق ألف عذر لمن هو أقوي.

السيد الرئيس ،،،

رغم التحفظات التي أوردناه و التي تُشاركنا فيها العديد من الوفود علي ما ورد في الإعلان الختامي للإجتماع عالي المستوي الذي إنعقد العام الماضي حول دور القانون علي المستوي الوطني والدولي ، غير أننا نُشجع قادة العالم وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة للحوار الواضح والصريح حول مسار الحاضر لإنفاذ القانون والعدالة خاصة علي المستوي الدولي وذلك تصحيحاً للمسار وإستشرافاً لمُستقبل أفضل. وفي هذا السياق نُجدّد ترحيبنا بمُبادرة السيد رئيس الجمعية للدورة (٦٧) لنجاحه في عقد جلسة عالية المستوي حول العدالة الجنائية الدولية والمُصالحة التي أظهرت التبايُن الواسع في الآراء حول المُمارسة الراهنة للآليات الدولية المعنية بإنفاذ العدالة الدولية ، و كشفت عن القلق العميق للغالب من الدول من تغول السياسة الدولية علي مسار العدالة علي المستوي الدولي .

السيد الرئيس ،،،

بالرغم من القناعة الأكيدة بأهمية انجاز العدالة ومحاربة الأفلات من العقاب غير أن وفد بلادي يشاطر العديد من وفود القارة الأفريقية الشعور المتنامي بالإستهداف باسم العدالة الدولية ، هذا الإستهداف أمر مرفوض و إستعلاء يزيد من

توتر العلاقات الدولية ولا يخدم قضية العدالة بل يزيد من قائمة المظالم ، ويُضاعف من بُعد الشُقه بين الشعوب والحضارات ، وُيفسد السلم الإجتماعي ، ويهدم إستقرار أقاليم جغرافية بأكملها ، ويُساهم في تهديد السلم و الأمن الدوليين ، و إنها منا رسالة إنتباه فهل من مُنتبه.

هذه القضايا الخطيرة أصبحت متلازمة ونتائج مرفوضة لممارسة المحكمة الجنائية الدولية الحالية والتي تعكس إنحرافاً عن ما أُريد من ميثاق روما حين إلتقت الدول بحثاً عن قيم ومباديء تستند عليها إرادة الدول لإنفاذ العدالة الدولية ، ولا يجد وفد بلادي وصفاً للممارسة الراهنة التي إنتهجتها المحكمة الجنائية الدولية غير أنها مدخل جديد لإستعمار حديث. ونُرحب في هذا الإطار بالإجتماع الذي سينعقد خلال الأيام القليلة القادمة في أديس أبابا لقادة أفريقيا بغرض إدارة حوار أكثر صراحة ووضوح حول مُستقبل القارة للتحديات التي تواجهها في هذا الصدّد.

السيد الرئيس ،،،

وفي ذات السياق فإن وفد بلادي يرفض كافة أشكال اللجوء للإجراءات الآحادية عسكرية أو سياسية أو إقتصادية و التي تتخذها بعض الدول في تعاملها مع قضايا السلم و الأمن الدوليين مما يؤدي لزيادة معاناة الشعوب وتوتر العلاقات الدولية وتنعكس سلباً علي السلم و الأمن الدوليين ، ويتم ذلك في تجاهل تام لدور الأمم المتحدة التي نعتبرها الأفضل للواقع الدولي الراهن رغم حوجتها الماسة للإصلاح.

كما يدعو وفد بلادي إيلاء أهمية قصوي لدور القانون في حماية الشعوب الرازحة تحت الإحتلال.

وشكراً السيد الرئيس ،،،